

تقرير التنافسية العالمي 2010-2011

Global Competitiveness Report 2010-2011

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في جنيف تقرير التنافسية العالمي لعام 2010-2011 والذي يقوم سنوياً ومنذ عام 1979 بإصداره وذلك ضمن سياق دراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي، حيث يعتبر هذا التقرير أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول بهدف عمل المقارنات مع مختلف الاقتصادات الإقليمية والعالمية خاصةً عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين.

عالمياً أشار تقرير هذا العام إلى تصدر سويسرا الترتيب العام وتقدم كل من السويد (2) وسنغافورة (3) على الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت مرتبتين عن العام الماضي لتصل إلى المرتبة الرابعة ويعود ذلك إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي للولايات على مدار السنين الماضية واستمرار المخاوف بشأن أسواقها المالية، حيث تأتي كل من ألمانيا واليابان وفنلندا وهولندا والدنمارك وكندا على التوالي في المراتب الأخرى ضمن مجموعة الدول العشر الأولى حسب مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index).

ومن الجدير ذكره هنا أن هنالك سبع دول اشتركت لأول مرة في تقرير هذا العام واحتلت جميعها مراتب متأخرة عن مرتبة الأردن الحالية وبالتالي مشاركة تلك الدول لم تؤثر على الترتيب العام للأردن، هذا بالإضافة إلى خروج سورينام هذا العام وذلك لعدم جمع العدد المطلوب من استمارة المنتدى الاقتصادي العالمي الموجهة لرجال الأعمال لهذه السنة حيث كانت تحتل مرتبة (102) العام الماضي.

نتائج الأردن حسب تقرير التنافسية العالمي لعام 2010-2011

أوضح التقرير تراجع مرتبة الأردن التنافسية إلى المرتبة (65) من بين (139) دولة مقارنةً مع المرتبة (50) من بين (133) دولة العام الماضي. وأشارت نتائج مسح آراء قادة الرأي في القطاع الخاص في الأردن لهذا العام إلى أن القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وإمكانية الحصول على التمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال خلال مزاولتهم الأعمال في الأردن، إلا أن بيئة الأعمال في الأردن تتمتع باستقرار سياسي واستقرار حكومي كما أن معدلات الجرائم والسرقات منخفضة نسبياً في الأردن ولا تؤثر بشكل كبير على بيئة الأعمال.

إنه من الجدير الوقف عند التراجع الكبير في مرتبة الأردن حسب مؤشر التنافسية العالمي (GCI)، حيث يعود ذلك إلى الأداء المتواضع للأردن حسب بعض المحاور الأساسية والتراجع الكبير في مرتبة الأردن حسب المحاور الأخرى والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

جدول (1): مرتبة الأردن في المحاور الرئيسية في تقرير التنافسية العالمي للعامين 2009-2010 و 2010-2011.
(Lower Rank = Better Performance)

فرق الأداء	مرتبة الأردن	مرتبة الأردن	المحاور الرئيسية
	حسب تقرير 2010-2011 (من بين 139 دولة)	حسب تقرير 2009-2010 (من بين 133 دولة)	
11 ↓	57	46	المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية Basic Requirement
16 ↓	41	25	المحور الأول: المؤسسات
19 ↓	61	42	المحور الثاني: البنية التحتية
2 ↑	103	105	المحور الثالث: بيئة الاقتصاد الكلي
8 ↓	65	57	المحور الرابع: الصحة والتعليم الأساسي
7 ↓	73	66	المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة Efficiency Enhancers
15 ↓	57	42	المحور الخامس: التعليم العالي والتدريب
3 ↓	46	43	المحور السادس: كفاءة السوق
6 ↓	112	106	المحور السابع: كفاءة سوق العمل
2 ↓	54	52	المحور الثامن: تطور الأسواق المالية
1 ↓	62	61	المحور التاسع: الجاهزية التكنولوجية
2 ↓	84	82	المحور العاشر: حجم السوق
14 ↓	65	51	المجموعة الثالثة: عوامل الابتكار والتطور Innovation & Sophistication Factors
17 ↓	66	49	المحور الحادي عشر: مدى تطور بيئة الأعمال
9 ↓	68	59	المحور الثاني عشر: الابتكار

2 اصفحة

مجموعة المتطلبات الأساسية (Basic Requirements):

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الأردن تراجع 11 مرتبة حسب هذه المجموعة عن العام الماضي، فقد كانت كافة المحاور التي شملتها هذه المجموعة نقاط قوة ذات ميزات تنافسية العام الماضي ما عدا محور الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي الذي مازال الأردن يحتل موقعا متوازعا ضمن المراتب المتأخرة فيه خلال السنوات الماضية. ومن الملاحظ أنه بعد تراجع الأردن في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة هذا العام بقي المحور الأول (المؤسسات) ميزة تنافسية في حين أن باقي المحاور لم تعد نقاط قوة هذا العام وذلك لتراجع مرتبة الأردن إلى ما بعد المرتبة 50.

المحور الأول: المؤسسات (Institutions)

تراجع أداء الأردن حسب هذا المحور 16 مرتبة ليحقق (41) هذا العام بسبب التراجع في كافة المؤشرات المكونة له، ومن أبرزها عبء الإجراءات الحكومية (50) وكفاءة أعضاء مجلس الإدارة (81) ونسبة الهدر في الإنفاق العام (42) وشفافية السياسات الحكومية (55) واستقلال القضاء (48) حيث تراجعت مرتبة الأردن حسب هذه المؤشرات الفرعية 32 و22 و16 و14 و13 مرتبة على التوالي، مع العلم أن هذه المؤشرات جميعاً مستمدة من نتائج مسح الآراء لقيادة الرأي في القطاع الخاص في الأردن من رجال أعمال ومدراء عامين.

ومن الجدير ذكره أنه بالرغم من هذا التراجع في هذا المحور واحتوائه بعض نقاط ضعف إلا أنه لا يزال ميزة تنافسية للأردن مقارنة مع أداء الدول الأخرى المشاركة في التقرير.

المحور الثاني: البنية التحتية (Infrastructure)

احتل الأردن مرتبة (61) حسب هذا المحور متراجعا تسعة عشر مرتبة مقارنة مع تقرير العام الماضي، وبذلك لم يعد هذا المحور ميزة تنافسية هذا العام لخروج الأردن من ضمن أول 50 دول في تصنيف هذا المحور. يعزى هذا التراجع الأكبر ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية بشكل رئيسي الى التراجع في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ إلى مرتبة (64) في حين كانت مرتبة الأردن (52) العام الماضي؛ والتراجع في مرتبة الأردن حسب المؤشر الفرعي عدد خطوط الهاتف الثابتة لكل 100 نسمة ستة مراتب ليحقق المرتبة (100) هذا العام.

المحور الثالث: محور بيئة الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Environment)

بالرغم من تواضع مرتبة الأردن حسب هذا المؤشر على مدار الأعوام الماضية إلا أن الأردن قد حقق التقدم الوحيد له ضمن محاور الإثنا عشر هذا العام ، فقد كان أداء الأردن جيدا نوعا ما في معظم مؤشرات هذا المحور. حيث تقدم الأردن في مؤشر التضخم الى المرتبة (11) في حين كان يحتل مرتبة (115) العام الماضي محققاً بذلك ميزة تنافسية ويعزى ذلك إلى الانخفاض أسعار النفط العالمية والتي انعكست بدورها بشكل ايجابي على معدلات التضخم، كما حقق ميزة تنافسية أخرى بحصوله على المرتبة (23) في مؤشر معدل التوفير العام متقدما ستة عشرة مرتبة، في حين تراجع الأردن 22 مرتبة في مؤشر الموازنة العامة حين حصل الأردن في هذا المؤشر على الرتبة (136) حيث يعود هذا التراجع إلى ارتفاع عجز الموازنة الذي حصل في العام 2009.

المحور الرابع: الصحة والتعليم الأساسي (Health and Primary Education)

تراجع الأردن في محور الصحة والتعليم الأساسي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية حيث سجل المرتبة (65) مقارنة بالمرتبة (57) للعام الماضي، حيث يعزى ذلك الى التراجع في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا

المحور كمؤشر الأثر الاقتصادي لمرض السل على بيئة الأعمال حيث تراجع 17 مرتبة عن العام الماضي ليسجل المرتبة (46)، ومؤشر الأثر الاقتصادي للايدز على بيئة الأعمال و الذي تراجع 20 مرتبة ليسجل المرتبة (31) بالإضافة الى تراجع مؤشر جودة التعليم الأساسي بمقدار 15 مرتبة ليحتل الأردن مرتبة (63).

مجموعة محفزات الكفاءة (Efficiency Enhancers):

تراجع الأردن حسب هذه المجموعة 7 مراتب، وتمثل المحاور والمؤشرات ضمن هذه المجموعة الأكثر أثراً على مرتبة الأردن حسب مؤشر التنافسية العالمي (GCI)، وذلك لأن الأردن أصبح ومنذ العام الماضي اقتصاداً تعتمد تنافسيته كلياً على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة الأمر الذي أدى إلى تسليط الضوء على الجوانب التي يجب على الأردن معالجها ليتمكن من تحقيق التطور المرجو ضمن هذه المجموعة.

المحور الخامس: التعليم العالي والتدريب (Higher Education and Training)

سجل الأردن المرتبة (57) مقارنة بالمرتبة (42) للعام الماضي متراجعاً بذلك 15 مرتبة، حيث يعزى ذلك الى التراجع في المؤشرات الفرعية كمؤشر جودة التعليم والذي تراجع الأردن فيه 22 مرتبة ليسجل المرتبة (55)، والتراجع الملحوظ لمؤشر جودة كليات الأعمال بمقدار 30 مرتبة ليسجل المرتبة (83) للأردن ضمن الدول المشاركة في التقرير، هذا بالإضافة لمؤشر جودة تدريب الموظفين بتراجع مقداره 34 مرتبة ليسجل الأردن المرتبة (101).

المحور السادس: محور كفاءة الأسواق السلعية (Goods Market Efficiency)

تراجع الأردن حسب هذا المحور 3 مراتب فقط ليحقق مرتبة (46) هذا العام وبذلك لازال هذا المحور ميزة تنافسية للأردن، ويعود هذا التراجع الطفيف الى تراجع الأردن 19 مرتبة حسب مؤشر عبء الإجراءات الجمركية لتصل الى مرتبة (53) وتراجع مرتبته حسب مؤشر مدى اعتبار الضرائب محفزاً للعمل أو للاستثمار 19 مرتبة ليصل إلى (92)، من الجدير ذكره أن هذين المؤشرين مستمدان من نتائج مسح الآراء لقادة الرأي في القطاع الخاص في الأردن من رجال أعمال ومدراء عامين. وبالرغم من تراجع الأردن في المحور إلا أنه حقق تقدماً حسب بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر عدد الإجراءات اللازمة لبدء مشروع ليصل الأردن الى (73) متقدماً بذلك 12 مرتبة عن العام الماضي.

المحور السابع: كفاءة سوق العمل (Labor Market Efficiency)

يعتبر هذا المحور نقطة من نقاط الضعف المهمة التي تعيق من رفع تنافسية الأردن، حيث تراجعت مرتبة الأردن الى (112) بمقدار 6 مراتب هذا العام، ويعزى ذلك إلى أن أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المحور شهدت تراجعاً هذا العام، حيث تعتبر نقاط ضعف يجب معالجتها وتتمثل بتراجع الاعتماد على المدراء المحليين بمقدار 22 مرتبة ليصل إلى (100) وضعف العلاقة الرابطة بين رواتب العاملين والموظفين وإنتاجيتهم في الأردن حيث حقق مرتبة (77) متراجعاً بذلك 21، وضعف التعاون بين أصحاب العمل والعمال أو الموظفين (84) حيث بلغ التراجع 18 مرتبة، بالإضافة إلى تدني مشاركة المرأة في القوى العاملة (139) والتي تمثل أدنى مرتبة من بين الدول المشاركة في التقرير.

المحور الثامن: تطور الأسواق المالية (Financial Market Sophistication)

برغم من تراجع الأردن مرتبتين في هذا المحور (54) إلى أنه حقق ميزة تنافسية في أكثر من مؤشر من مؤشرات هذا المحور مثل: مؤشر التمويل في سوق الأسهم (33) ومؤشر القيود على رأس المال (35)، ومؤشر القوانين على أسعار الصرف (29)، في حين كان تراجع الأردن الأكبر وخروجه كميزة تنافسية في مؤشر صلابة و ثبات البنوك حين حقق المرتبة (51).

المحور التاسع: الجاهزية التكنولوجية (Technological Readiness)

تراجع الأردن في محور الجاهزية التكنولوجية (Technological Readiness) ضمن مجموعة محفزات الكفاءة (Efficiency Enhancers) ليسجل المرتبة (62/139) مقارنة بالمرتبة (61/133) للعام الماضي حيث يعزى التراجع للمحور للتراجع في المؤشرات الفرعية كمؤشر عدد مستخدمي الانترنت بتراجع (15) مرتبة ليسجل المرتبة (82/139) و مؤشر مدى توفر التكنولوجيا الحديثة بتراجع (14) مرتبة ليسجل المرتبة (49/139).

المحور العاشر: حجم السوق (Market Size)

تراجعت مرتبة الأردن بشكل طفيف الى المرتبة (84)، من الجدير ذكره هنا أن الحل الأمثل للأردن هو التوجه الى الأسواق الخارجية لتوسيع السوق أمام المنتجات والخدمات الأردنية وذلك لمحدودية السوق المحلية.

مجموعة عوامل الابتكار والتطور (Innovation and Sophistication Factors)

المحور الحادي عشر: مدى تطور بيئة الأعمال (Business Sophistication)

كانت نتائج الأردن متواضعة نوعاً ما في جميع مؤشرات هذا المحور مما أدى إلى تراجعها 15 عشر مرتبة ليصل إلى المرتبة (66) في الترتيب العام، ويمكن إبراز أهم المؤشرات المتراجعة كما يلي: مؤشر عدد الموردين المحليين (60)، ومؤشر نوعية الموردين المحليين (86)، ومؤشر تطوير الحكومي للقطاعات (71)، ومؤشر مدى تفويض السلطة (72).

المحور الثاني عشر: الابتكار (Innovation)

شهد محور الابتكار (Innovation) ضمن مجموعة عوامل الابتكار والتطور (Innovation and Sophistication Factors) تراجع (9) مراتب ليسجل المرتبة (68/139) هذا العام، حيث تراجع مؤشرات الفرعية كمؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث والتطوير (31) مرتبة ليسجل المرتبة (99/139) كترتيب وتراجع كل من مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي ومؤشر القدرة على الابتكار (28) مرتبة و (22) مرتبة ليسجلا المراتب (98/139)، (96/139) على الترتيب للأردن ضمن الدول المشاركة.

الخلاصة:

إن أكثر المؤشرات الفرعية انخفاضاً والتي تعكس أوجه الضعف في أداء المؤشرات هي في المجالات التالية:

1. عبء الإجراءات الحكومية المتعلقة بأداء الأعمال.
2. جودة التعليم ومخرجاته، وخصوصاً التعليم الأساسي.
3. ضعف الإجراءات الجمركية.
4. عبء الدين العام.
5. عجز موازنة الحكومة.
6. ضعف التمويل من خلال الأسواق المالية المحلية.
7. عدم توفر التكنولوجيا الحديثة في مختلف حقول الإنتاج.
8. ربط الأجور بمعدلات الإنتاجية.
9. البيئة الداعمة للابتكار ومراكز البحث والتطوير.
10. ضعف العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي والقطاع الصناعي.

- 11.فعالية التشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية.
- 12.استخدام الشركات لأساليب التسويق الحديثة.
- 13.كفاءة الإدارة العليا على تفويض السلطة في الشركات.
- 14.تطور مجتمعات الأعمال (Clusters).
- 15.التسرب المدرسي وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي.
- 16.أداء مؤسسات القطاع العام والخاص بشكل عام.
- 17.القدرة على ربط الأسواق العالمية بالأسواق المحلية بكلفة منخفضة.

هذا وقد قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبناء على توجيهات دولة رئيس الوزراء بالتنسيق مع الجهات والوزارات المعنية لعقد أول اجتماع للجنة الخاصة بمتابعة مؤشرات التقارير الدولية والتي تم إعادة تشكيلها مؤخراً ليشمل عملها كافة التقارير الدولية وذلك لوضع مجموعة توصيات وخطة عمل بجدول زمني لتحسين تنافسية الأردن وأدائه في المؤشرات الدولية، حيث سيتم كذلك ترتيب عدد من ورشات العمل مع المعنيين من القطاع الخاص والعام لبحث هذه التوصيات وذلك لضمان المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في وضع خارطة الطريق لتحسين وضع الأردن وضمان تنافسيته دولياً. كما سيتم إعداد خارطة الطريق خلال فترة لا تتجاوز الستين يوماً من تاريخه.

ترتيب الأردن ضمن دول المنطقة في التقرير التنافسية العالمي لعام 2010-2011

لأول مرة في تقرير هذا العام انضمت كل من لبنان والجمهورية الإيرانية الإسلامية الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA Region) المشاركة في التقرير لتصل إلى 18 دولة، إلا أن الأردن مازال في الترتيب التاسع بين هذه الدول وذلك للسنة الثالثة على التوالي:

جدول(2): ترتيب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب مؤشر التنافسية العالمي للعامين 2009-2010 و2010-2011.
(Lower Rank = Better Performance)

الدولة	الترتيب لتقرير 2010-2009 من أصل (133) دولة	الترتيب لتقرير 2011-2010 من أصل (139) دولة	فرق الأداء خلال العامين
قطر	22	17	↑5
السعودية	28	21	↑7
إسرائيل	27	24	↑3
الإمارات	23	25	↓2
تونس	40	32	↑8
عُمان	41	34	↑7
الكويت	39	35	↑4
البحرين	38	37	↑1
تركيا	61	61	=
الأردن	50	65	↓15
إيران	-	69	-
المغرب	73	75	↓2
مصر	70	81	↓11
الجزائر	83	86	↓6
لبنان	-	92	-
سوريا	94	97	↓3
ليبيا	88	100	↓12
موريتانيا	127	135	↓8

المنهجية المتبعة في تقرير التنافسية العالمي لعام 2009-2010:

أن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في جنيف يقوم سنوياً ومنذ العام 1979 بدراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي، حيث يقوم المنتدى سنوياً بإصدار تقرير التنافسية العالمي والذي يعتبر أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول بهدف عمل المقارنات مع مختلف الاقتصادات الإقليمية والعالمية خاصة عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين.

كما يمكن اعتبار تقرير التنافسية العالمي -والذي يُعد من أهم النشاطات البحثية التي تركز على البعد الاقتصادي- مؤشراً للإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، حيث يفترض التقرير أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادراً على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة، وحيث أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الاستثمار وكون ان الاستثمار يؤثر على النمو الاقتصادي، فإن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة لأن يكون النمو الاقتصادي فيها ذو وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية.

يعتمد التقرير في تحليله لتنافسية الدول المشاركة والبالغ عددها (139) دولة لعام 2010-2011، على نوعين رئيسيين البيانات، وهي:

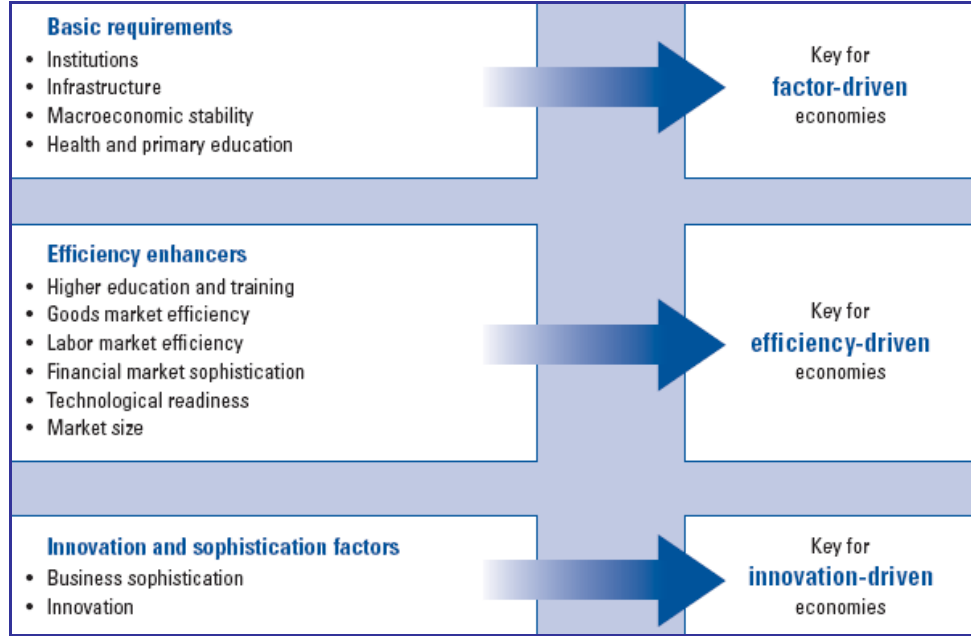
9 صفحة

– **البيانات الكمية (Quantitative Data):** وهي البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.

– **البيانات النوعية (Qualitative Data):** وهي البيانات يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، بحيث يتم اختيارهم بناءً على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى.

ويرتكز التقرير في منهجيته على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعها في مراحل النمو والتطور الاقتصادي المختلفة حيث يفترض التقرير أن المحركات (drivers) التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف مراحل النمو وهي: مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، ولكل مرحلة لها المحاور التي تقيس أداء الدولة تبعاً لها كما هو واضح في الشكل التالي:

الشكل (1): المحاور (المؤشرات) لتقرير التنافسية العالمي وتصنيفها حسب المجموعات



ما يلي تصنيف المحاور ضمن مجموعات تعكس مراحل النمو والتطور الاقتصادي التي تمر به الدول وتوضيح دلالات هذه المحاور:

10 | صفحة

أولاً: مجموعة المتطلبات الأساسية (Basic Requirements) وتتضمن المحاور (أو ما يعرف بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية) التالية:

1. محور المؤسسات (Institutions):

وهو عبارة عن البيئة المؤسسية التي توفر نطاقاً مناسباً لتفاعل فيه الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية من أجل إنتاج وزيادة الدخل القومي وبالتالي تعزيز الاقتصاد بشكل عام، وعليه يعكس هذا المحور أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص.

2. محور البنية التحتية (Infrastructure):

ويعكس هذا المحور مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق التنموية المحلية من ناحية ومن ناحية أخرى إدماج و إيصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية بتكلفة منخفضة.

3. محور مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Stability):

حيث يعكس هذا المحور أداء الدولة وسياساتها على مستوى الاقتصاد الكلي، فالاستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية مهم لبيئة الأعمال وبالتالي يلعب دور أساسي في القدرة التنافسية للدولة. مثلاً إن العجز المالي للدولة تحد من قدرة بيئة الأعمال للاستجابة أو التفاعل مع الدورات التجارية والاقتصادية العالمية كما أن الشركات لا تتاح لها الفرصة بالعمل بكفاءة وتحقق ربحاً في ضوء ارتفاع معدلات التضخم.

باختصار إن الاقتصاد لا يمكن أن يحقق التنمية المستدامة إلا إذا توافر استقرار في البيئة الاقتصادية الكلية.

4. محور الصحة والتعليم الأساسي (Health and Primary Education):

إن الاستثمارات في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية تعد من أساسيات الاقتصاد النامي، فالمتعلمون الأصحاء هم اللبنة الأساسية في التنمية المستدامة.

ثانياً: مجموعة محفزات الكفاءة (Efficiency Enhancers) وتتضمن المحاور (أو ما يعرف بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية) التالية:

1. محور التعليم العالي والتدريب (Higher Education and Training):

في ظل العولمة إن الدول بحاجة ماسة إلى قوة عاملة متعلمة ومدربة على أن تكون قادرة على التكيف السريع مع البيئة الاقتصادية المتغيرة. ويقاس هذا المحور معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية الثانوية بالإضافة إلى تقييم جودة ونوعية التعليم ومخرجاته من وجهة نظر بيئة الأعمال في الدولة.

2. محور كفاءة السوق (Goods Market Efficiency):

يعكس هذا المحور مدى توافر المنافسة الصحية بين الشركات المحلية، كما يعكس دور الدولة في إيجاد التسهيلات حتى تتمكن السلع والخدمات المحلية من الوصول إلى الأسواق العالمية و تنافس نظيراتها من السلع والخدمات العالمية، هذا بالإضافة إلى تسليط الضوء على طبيعة الطلب في السوق المحلية ومدى تطور حاجات المستهلكين. وبالتالي فإن وجود سوق قوية في الدولة تمكنها من إنتاج المزيج الصحيح للسلع والخدمات في ظل العرض والطلب.

3. محور كفاءة سوق العمل (Labor Market Efficiency):

يعكس هذا المحور فعالية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة ويقاس طبيعة أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي. كما أن هذا المحور يقاس مرونة سوق العمل في توجيه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة.

4. محور تطور الأسواق المالية (Financial Market Sophistication):

يعكس هذا المحور كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى أكثر الاستثمارات إنتاجية، بالإضافة إلى فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين. ومن الجدير بالذكر أن الأنظمة المالية الحديثة القائمة على جهاز مصرفي قوي تلعب دوراً هاماً في إتاحة الفرصة للمبدعين لتنفيذ أفكارهم الاستثمارية.

5. محور الجاهزية التكنولوجية (Technological Readiness):

لقد أصبح مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي يعتمد أكثر فأكثر على الجاهزية التكنولوجية التي تمتلكها الدولة، ومدى قدرتها على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة سواء تلك التي تم الوصول إليها محلياً أو التي تم استيرادها من الخارج.

6. محور حجم السوق (Market Size):

يؤثر كبر حجم السوق المحلية على الإنتاجية من حيث أن كبر حجم السوق يتيح للشركات العمل في بيئة تتميز بوفورات الحجم مما يساهم بتقليل التكاليف التشغيلية.

ثالثاً: مجموعة عوامل الابتكار والتطور (Innovation and Sophistication Factors) وتتضمن المحاور (أو ما يعرف بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية) التالية:

1. محور مدى تطور بيئة الأعمال (Business Sophistication):

يتضمن هذا المحور نوعية بيئة الأعمال ومدى تطور سير الأعمال وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية ومدى استخدام تلك الشركات أساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة. كما يعكس هذا المحور أيضاً مدى تطور مجتمعات الأعمال المتخصصة (Clusters) في الدولة والتي لها دور فاعل في تحفيز المقدر على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومنتوعة عبر آليات إنتاج متقدمة نسبياً.

2. محور الابتكار (Innovation):

إن الابتكار هو الركيزة الأساسية للوصول إلى الاقتصاد المعرفي المتميز ولخلق إنتاجية مستدامة كفؤة. يعكس هذا المحور البيئة الداعمة للابتكار من مؤسسات وطنية سواء كانت عامة أو خاصة، ومراكز البحث والتطوير، وتوافر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية.